الخبرة القضائية المحاسبية

Accounting judicial expertise

زروال علاء الدين *

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الوادي– الجزائر

zeroual-alaeddeine@univ-eloued.dz

عوادي مصطفى

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة

جامعةالوادي – الجزائر

pr.aouadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/28 تاريخ القبول للنشر: 2023/05/11 تاريخ النشر:2023/06/07

ملخص:

إن التغيرات الهيكلية وبيئة المال والأعمال وانتشار الأعمال التجارية وتنوع التعاملات بين المنظمات الإقتصادية واتساع النطاق التجاري على مستوى العالم تركت اثارها الواضحة على ضرورة مواكبة المحاسبة لهذه المتغيرات باعتبارها أحد العلوم الإجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بسبب مختلف العوامل الإقتصادية والإجتماعية والتقنية القانونية وغيرها.

ونتيجة لهذه المتغيرات ظهر مجال جديد في المحاسبة يسمى بالخبرة القضائية الذي ينطوي على استعمال الخبرات المتعددة تصب في النهاية الى مهنة المحاسبة، أعمال التحقيقات، كشف عمليات الغش والفساد وتسوية وفض النزاعات.

الكلمات المفتاحية: الخبرة القضائية، الفحص، المحاسبة، فض النزاعات، الاستشارة.

تصنيفات JEL: M40، M41.

Abstract:

That the structural changes in the environment, business and finance and the spread of business and the diversity of transaction betweeneconomicorganizations and breadth of a commercial scale in the world have leftheirclear on the need to keep up it the accounting for these variables as one of the social sciences affect and are affected by the surroundingenvironmentbecause of the variouseconomic and social factors, technical, legal and others.

As a result of these variables emerged a new field of accounting called forensic accounting, which involves the use of expertise of multiple pour in the end to the accounting profession, here the forensic accounting covers a large area of disciplines including strengthening judicial decisionsacts of investigations, detection of fraud.

Keywords: Judicial expertise; examination; accounting; dispute resolution ; counseling.

Jel Classification Codes:M40 ،M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر مجالات الخبرة واسعة ومتعددة لتعدد العلوم والفنون ويعنينا منها ما كان متعلقا بمحل النزاع وادعاء كل طرف أن له الحق دون صاحبه، والخبرة القضائية وسيلة من وسائل الاثبات وإجراء من إجرءات التحقيق للفصل في مسألة ذات طابع فني خاص، حيث جاء في القرآن الكريم : (الرحمن ـ فاسأل به ـ خبيرا) وجاء أيضا : (ـ ولا ينبئك مثل ـ خبير)، مما يدفع بالقاضي للإستعانة بالخبراء وذوي الكفاءات والتقنيات العالية وكل من له دراية ومعرفة في علم من العلوم المختلفة، وهذا لتبيان وإيضاح اللبس وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة، ليبدي رأيه فيه بتجرد وحياد، فيتشكل بذلك تصور حقيقي وقناعة واضحة لإيجاد الحل الأنسب والأدق المبني على أسس علمية سليمة.

ومن أجل إثبات الجريمة أو نفيها، فإن القانون الجزائري كغيره أجاز للقاضي أن يرجع إلى أهل الإختصاص لعدم قدرته على الإلمام بجميع الجوانب الفنية للقضايا كالتهرب الضريبي وتبييض الأموال، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- ما مفهوم الخبرة القضائية المحاسبية؟.
- ما هي الظروف والأسباب التي تدعو إلى الإستعانة بالخبير القضائي المحاسبي فيها؟.
- ماهي المسؤوليات التي يطالب بها الخبير المحاسبي؟.

1.1. الفرضيات:

- الخبرة القضائية المحاسبية هي تطبيق المعرفة المحاسبية، القانون، تكنولوجيا المعلومات عن طريق مزيج مجموعة من التقنيات للبحث عن حالات الإحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليا وقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الإنحرافات عن المعايير والتأكد من إستخدام ممارسات محاسبية والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية.
- من أهم أسباب الإستعانة بالخبير القضائي المحاسبي هو عدم إلمام القاضي بكل الجوانب الفنية والمعرفية في مجال المحاسبة.
- يتحمل الخبير المحاسبي المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.
- كما يتحمل المسؤولية الجزائية عن التقصير في آداء مهامه.

2. مفاهيم حول الخبرة القضائية المحاسبية:

1.2. تعريف الخبرة القضائية بصفة عامة:

يعرف خبراء القانون الخبرة القضائية بعدة تعاريف متقارنة ومتشابهة من حيث المدلول ومن هاته التعريفات مايلي:(سليم، 2015-2016، صفحة 6)

- "الخبرة القضائية هي مهمة تسندها المحكمة بحكم إلى أحد الخبراء المسجلين في الجدول عندما تعرض عليه القضية للفصل فيها تحتاج إلى رجل فن لتوضيح بعض الأسئلة أو النقط الفنية البحتة والتي تحتاج إلى معارف خاصة لتنويرها فيها، كي يستطيع الحكم فيها".
- "يتم اللجوء إلى الخبرة القضائية إلى إقتضى الأمر لكشف دليل أو تعزيز قائمة أدلة الإثبات".
- "هي عبارة عن إستشارة فنية يستعين بها القاضي في التحقيق لتقديم المسائل الفنية التي يحتاج تقديرها إلى معرفة فنية أو دراية علمية لا تتوافر لدى قاضي التحقيق بحكم تكوينه".

ومن خلال التعريفات السابقة فإن التعريف الذي يمكن تحليله هو أن " الخبرة القضائية هي إجراء يعهد به القضائي إلى شخص معين مختص يسمى الخبير بمهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم بحثها أو تقديرها أو على العموم إبداء الرأي فيها علميا وفنيا لا يتوفر في الشخص العادي ليقدم له بيانا أو رأيا فنيا لا يستطيع القاضي الوصول إليه، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- أنه جاء عاما ومجردا بحيث يأمر به القاضي سواءا كان قاضي تحقيق أو قاضي حكم في المسائل التجارية أو المالية أو العقارية أو غيرها من المجالات التي تستدعي خبرة قضائية.
- أن هذا التعريف جاء بمصطلحات دقيقة وكيفية على أن مهمة الخبير هي مهمة محددة وليست مطلقة وتتعلق بواقعة مادية تستلزم استشارته أو أخذ رأيه لتنوير الجهة التي كلفته بتلك المهمة، ليتدخل حسب إختصاصه المنوط به سواءا كان في المحاسبة أو أي مجال من مجالات الخبير.

وقانون الخبرة هي المعرفة المتخصصة في أحد العلوم الفنية ووسيلة علمية تقرر المحكمة اللجوء إليها في المسائل التي تحتاج إلى تفسير علمي يكشف الغموض وإظهار الحقيقة في القضية المتنازع عليه.

2.2. تعريف الخبرة القضائية المحاسبية:

تعددت تعاريف المحاسبة القضاية حسب وجهات نظر الباحثين والتي نذكر منها:

- "**Digabriele&Hubers, "topics and mrthods in forensic accountingresearch**: تعرف بأنها عبارة عن نقطة التقاء للعديد من التخصصات المختلفة مثل المحاسبة، المراجعة، القانون، التمويل، الاقتصاد، علم النفس، علم الجريمة.
- **Hossain&Tanim, 2016**:تعرف على أنها استخدام المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق لاكتشاف جرائم الحتيال والفساد المالي وتحليل المعلومات المالية لاستخدامها في الإجراءات القانونية.(بن عباس، 2021، صفحة 537)
- **المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين:** تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية، لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقريرعنها، حيث أن المحاسبة القضاية تؤدى على شكل شهادة أو إستشارة.(زواش، 2019، صفحة 325)
- **صندوق النقد الدولي:** عرفها بأنها السلوك أو الممارسات التي يسعى من خلالها الفرد أو المجموعة من الأفراد إلى الحصول على فوائد خاصة على حساب غيرهم.
- **جليلي 2012، (ص 09):** هي عملية الفحص القانوني التي تقدم درجة عالية من التأكد، وهي شاملة وكافية وكاملة ويمكن من خلالها الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية.

من خلال ما سبق من التعريفات نستنتج أن المحاسبة القضائية هي مجموعة من المهارات تجمع بين المعرفة المحاسبية والقانونية التي يمكن من خلالها إبداء رأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية.(بن عباس، 2021، صفحة 538)

3.2. مجالات تطبيق الخبرة القضائية:

تدخل المحاسبة القضائية في شتى نواحي الحياة، وذلك التعقيد المتزايد في العلاقات بين الأطراف المختلفة، وتزايد حدة التعارض بين مختلف الأطراف، وتفاقم المشاكل بشكل عام ويمكن تحديد المجالات الرئيسية على النحو التالي:(قنديل، 2014، الصفحات 24-25)

- **تقديم الاستشارات لحل المنازعات:**إذ تقدم رأيا يستند إلى وقائع معروفة أما إذا كانت الحقائق غير معروفة، فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع النزاعات، ومن تكوين رأي على أساس التحقيقات التي تقوم بها وتشمل هذه الاستشارات أيضا الإستشارات في مجال التقاضي، بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوي المدنية وتشمل الإستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية، تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن أحداث المنازعات فتشمل الأعمال التجارية، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.
- **شهادة خبرة في الشؤون المالية:** قد يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي، التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية، أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقديم الأداء المالي، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق.
- **الإستشارة حول تقييم الأضرار التي تسبب الخسارة:** تشمل الإستشارة المتقدمة من قبل المحاسب القضائي، إضافة إلى ما سبق التحقق من حالات تقييم الأضرار، وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعي عليه مثل الإصابة الشخصية، وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات لتحديد قيمة الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق.

وعلاوة على ما تم ذكره سابقا من مجالات أو خدمات، تقدمها المحاسبة القضائية هناك مجالات وخدمات أخرى منها: أجهزة المخابرات والاستخبارات، التزوير وإدارة المخاطر، الملكية الفردية.

4.2. أهداف وأهمية الخبرة القضائية المحاسبية:

1.4.2. أهداف الخبرة القضائية المحاسبية:

هنالك العديد من الأهداف التي يمكن ان تحققها المحاسبة القضائية خاصة في حل المشاكل الصعبة والمحيرة منها:(زواش، 2019، الصفحات 327-328)

- التحري عن الغش المالي: التحري والكشف عن الغش في القوام المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، واقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في سياق إعطاء دليل سواءا كان بصورة تقرير أو شفويا أمام المحكمة حيث يقوم المحاسب القضائي بإبداء الرأي الفني
- والمالي استنادا إلى مهاراته وخبراته.
- الخدمات الإستشارية: وتتمثل في الخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، وغيرها.
- تسوية متطلبات التأمين.
- الكشف عن قضايا الإهمال المهني.
- تسوية المنازعات التجارية.
- دعم الحكومة، النظام، الإمتثال للقوانين.

ويتضح من خلال ماسبق أن المحاسبة القضائية تهدف إلى إيجاد الدليل المادي عن القائم بالغض أو الفساد ومقدار ومدى هذا الغش وذلك لدعم الدعاوي القضائية أمام المحكمة لمعاونة القضاء على الفساد المالي المنتشر في الشركات المختلفة من أهم أهدافها.

2.4.2. أهمية الخبرة القضائية المحاسبية:

تتمثل أهمية الخبرة القضائية المحاسبية في:(داود، 2014، صفحة 128)

- نشر المعلومات المحاسبية المضللة التي تهدد بقاء وإستمرار الوحدات الإقتصادية، وتعرض فوائد المستثمرين إلى أضرار كبيرة هو السبب الأكثر أهمية للإهتمام بالمحاسبة القضائية التي تجمع مابين المحاسبة والقانون فالمعرفة المحاسبية لوحدها والمعرفة القانونية لوحدها لا يمكنها أن تحل المشاكل على نحو فعال.
- وجود العديد من أوجه القصور في التدقيق التقليدي، حيث أصبح التدقيق اتقليدي غير قادر على اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية، خاصة مع عولمة التجارة ونمو الإستخدام التكنولوجي في الأعمال التجارية مما يصعب المهمة أمام المدقق لإبداء رأيه في مدى صدق وعدالة المركز المالي، وتوفير تأكيد معقول على أن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة من الغش.
- عدم وجود مؤسسة مهنية واحدة يمكن أن توفر خدمات حقيقية للقضاء حول المعلومات المحاسبية، إن انتشار الفساد وتزايد حالات الغش والمنازعات الإقتصادية أدى إلى تفاقم المشاكل وحدة التعارض والصراع بين أطراف مختلفة ذات العلاقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الإتجاه نحو المحاكم وازدياد الدعاوي القضائية، وهو الأمر الذي أظهر مدى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين في هذا المجال يمكن أن يقدمو خدمة المحاسبة القضائية تساهم في فض النزاعات وتقييم الأضرار وكشف حالات الغش وغيرها.
- ضعف وقصور التشريعات القانونية والمحاسبية في حل المشاكل. كما تتسم التشريعات القانونية التي تعالج ظواهر الفساد المالي والإداري بالكثير من الضعف والنمطية وبالتالي فهي لم تعد تستجيب لاستفحال هذه الظواهر الخطيرة، كما أن الإجراءات المحاسبية التقليدية لا تساهم في الكشف عن حالات الفساد المالي وتشخيصها لأنها تركز على الشكل دون المضمون.

3. الخبير القضائي المحاسبي:

1.3. تعريف الخبير القضائي وشروط تعيينه:

1.1.3. تعريف الخبير القضائي المحاسبي:

يقوم بإعداد الخبرة القضائية المحاسبية الخبير القضائي المتخصص في المحاسبة، الذي يكون له دور مهم أمام القضاء الجزائري، حيث يعتبر أحد أعوان القضاء. يمكن تعريفه كالتالي:(بوشاك و سايج ، 2017، صفحة 375)

الخبير القضائي هو شخص له خبرة فنية في اختصاصات مهنية كالمحاسبة أو البناء أو الطب أو الطوبوغرافيا أو غيرها، ويتم تعيينه من طرف القاضي بغرض إجراء مهمة فنية لمسألة معروضة على القضاء، وتكون موضوع تقرير يودعه الخبير لدى كتابة ضبط الجهة القضائية المختصة.

يعتبر الخبير القضائي أحد الأعوان القضائيين، ويقوم بالمهام المكلف بها المرتبطة مباشرة باختصاصه المهني، من أجل توضيح مسألة تقنية أو علمية للقاضي وبتعدد مواضيع الدعاوى المعروضة أمام القضاء، تتعدد الإختصاصات التي يحتاج فيها لقاضي إلى خبير مختص على غرار الخبير الطبي والخبير العقاري والخبير المحاسبي.

وفقا لأحكام القانون رقم 10-101 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، قد يكون الخبير القضائي المحاسبي إما خبيرا محاسبا أو محافظ حسابات، يعين وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية أو وفق أحكام قانون الإجراءات الجزائية، أي أن أي خبير محاسب أو محافظ حسابات يمكن أن يكون خبيرا

قضائيا إذا توفرت فيه الشروط اللازمة لذلك، ويمارس صلاحياته المهنية في إطار تعاوني مع القضاء يترجمها بتقديم تقرير الخبرة الذي أنجزه من أجل المساعدة على الفصل في الدعوى.

2.1.3. شروط الالتحاق بمهمة الخبير المحاسب القضائي:

تتمثل شروط الالتحاق بمهمة الخبير المحاسب القضائي كما يلي:(سليم، 2015-2016، صفحة 39)

❖ **تقديم طلب التسجيل:**

- على كل من يرغب في التسجيل بقائمة خبراء المجلس القضائي في دائرة مقر إقامته، أن يقدم طلبا إلى النائبالعام لدى المجلس.
- أن يقدم المترشح الطلب كتابيا إلى النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يقع في دائرة اختصاصه محل إقامته الراغب في التسجيل والذي يريد أن يقيم موطن مكتبه فيه، أو موجود بالفعل في دائرة اختصاصه ويقدم طلب التسجيل إلى النائب العام في أي شهر في السنة، وقبل اجتماع المجلس القضائي في جمعية عامة لوضع قائمة الخبراء، أما إذا قدم الطلب بعد اجتماع المجلس القضائي فيؤجل الفصل فيه إلى الجمعية المقبلة.
- يجب أن يحدد المترشح في الطلب فرع أو فروع التخصص التي يطلب التسجيل فيها.
- يجب أن يقدم المترشح الوثائق المثبتة لمعارف المترشح النظرية والتطبيقية في الفرع الذي يتخصص فيها.
- وعلى المترشح المهنة الخبير أن يرفق بملف الطلب الموجه إلى النائب العام ما يلي:

أن يحدد ويذكر الشهادات والمؤهلات التي حصل عليها والبحوث التي قام بها أو الكتب التي نشرها، كما يجب أن يذكر كل النشاطات التي قام بها في ميدان تخصصه، وإذا قام بمنه الأعمال لدى مؤسسة عمومية أو خاصة عليه ذكر المقر الرئيسي العنوان، نوع النشاط التي تقوم به هذه المؤسسة أوالكيان.

ويمكن أن تصدر قرارات من الجهة المختصة وبحسب الظروف والحاجة، ولتحديد الشهادات العلمية والوثائق اللازمة المثبتة والتي يجب أن ترفق بطلب التسجيل في بعض فروع الخبرة التي تتطلب تخصصا علميا دقيقا، والتخصص في مجال الخبرة أصبح ضرورة أكثر من ذي قبل وذلك نظرا للتطور العلمي، ويشمل جميع فروع العلوم النظرية والتطبيقية، لم يعد بمقدور خبير واحد أن يكون متخصصا في أكثر من مادة واحدة ويستحيل أحيانا أن يكون شخص واحد فقط ملما بكل الفروع، لذا يجب أن يكون تخصص الخبراء شرطا ضروريا لقبولهم في قائمة الخبراء حتى تكون الأعمال التي يقومون بما أعمالا ذات قيمة وتفيد في فض النزاعات المطروحة أمام القضاء".

وبالتالي لم يعد باستطاعة أي شخص الإلمام بتلك العلوم كلها التي أصبحت تتطلب التخصص الدقيق في كل تخصص من التخصصات العلمية، حيث أصبح شيئا حتميا حتى لا يكون كل خبير مختص وملما بكل أنواع الخبرات أو أغلبها لدرجة أن هناك بعض الخبراء يقبل إجراء أية خبرة، يكلف بها على الرغم من أنه لا يملك كل المؤهلات العلمية في نفس الخبرة التي كلف بها.

وللالتحاق مهمة الخبير المحاسب القضائي وبعد تحقق الشروط العامة في الخبير القضائي، سيتم التطرق فقط إلىبعض الشروط المهمة التي لم يتم ذكرها سالفا منها:(سليم، 2015-2016، صفحة 40)

- أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة (5) والتي تنص على الخبير المحاسب وبعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية، وقبل القيام بأي عمل اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا غل تواجد مكاتبهم بالعبارات الآتية:

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وان أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".

- يمكن أي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس لحسابه الخاص، تحت أية تسمية كانت، مهنة الخبير المحاسب إذا توفرت فيه الشروط والمقاييس المنصوص عليها في هذا القانون.
- يعد خبيرا محاسبا في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.
- يقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بما عقد عمل.
- يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات.

2.3. مراحل إنجاز خبرة قضائية محاسبية:

تمر الخبرة القضائية المحاسبية على عدة مراحل متسلسلة، تبدأ بتعيين الخبير كأول مرحلة وصولا إلى آخر مرحلة والمتمثلة في إبداع تقرير الخبير بأمانة ضبط الحكمة، وسيتم التطرق إلى هذه المراحل كالآتي:(سليم، 2015-2016، صفحة 45)

❖ **تعيين الخبير:** يتم تعيين الخبير من طرف القاضي بكيفية معينة ويكون ذلك من خلال حكم أمر بنده.

ونصت المادة 17 من قانون الإجراءات المدنية عندما يأمر القاضي بإجراء الخبرة يعين خبيرا أو عدة خبراء ويوضح مهمته "، حيث يعطي سلطة تقديرية للقاضي بشأن تعيين الخبراء، فله أن يعين خبيرا أو أكثر وهنا يتعلق باختلاف الاختصاص من خبير الآخر، لكن العادة والمنطق قد جرت على تعيين خبير واحد ويكون ذلك في القضايا التي توجد بها نقاط فنية، تحتاج إلى شرح وتوضيح من نفس التخصص ولا تحتاج تخصصات مختلفة.

وفي حالة ما إذا كانت عمليات إجراء الخبرة متشعبة ومعقدة، تحتاج في إنجازها إلى تخصصات كثيرة ومتعددة لتوضيح نقاط فنية معقدة وجب تعيين عدة خبراء للقيام بمهنة الخبير.

أما فيما يخص الحكم الأمر بالخبرة فقد نصت المادة 127 من القانون رق 18 19 الصادر في 15 فيفري 2008 على مضمون ذلك الحكم ويجب أن يتضمن:

- بيان اسم ولقب وعنوان الخبير تبرير تعيين عدة خبراء،عند الاقتضاء.
- حديد مهمة الخبير تحديدا دقيقا.
- عرض الأسباب التي بررت اللجوء للخبرة، تبرير تعيين عدة خبراء، وعند الاقتضاء.
- تحديد أجل إبداع تقرير الخبرة بأمانة ضبط الجهة القضائية.

❖ **رد الخبير برفض أداء المهمة:**

لقد خول المشرع الجزائري رفض الخبير القيام بالمهمة الموكلة إليه وذلك عندالضرورة، أن يقدم طلبا لإعفائه من المهمة الموكلة إليه.(سليم، 2015-2016، صفحة 46)

❖ **رفض الخبير المهمة:**

للخبير المحاسب القضائي الحق في قبول المهمة الموكلة إليه وفقا للأوضاع المتقدم عرضها، يبدي الخبير موقفه من القرار القاضي بذلك، ويكون الموقف إما بقبول المأمورية المسندة إليه وإما رفضها، كما نصت المادة 11 من قانون الإجراءات المدنية في فقرتها الأولى:" إذا رفض الخبير القيام بالعمل الذي كلف به، أو حصل مانع له استبدل بغيره بموجب أمر يصدر في طلب تبديله عن القاضي.

وعند إبلاغ الجهة القضائية بذلك يجوز لها استبداله، من خلال تعيين خبير آخر من القائمة المعتمدة لدى المجالس القضائي.

❖ **رد الخبير القضائي:**

المعنى من رد الخبير هو طلب الاستغناء وعدم الاعتماد على خدماته وذلك يرجع لعدةأسباب أجازها المشرع الجزائري منها:

- بالنسبة لعنصر القرابة الذي يجيز للقاضي رد الخبير إذا كان الخبير قد سبق له وأن قام بإجراء خبرة في نفس القضية وأعطى رأيه فيها، أو إذا كانت للخبير مصلحة في النزاع أو لزوجته أو للأشخاص الذين يكون وصيا أو ناظرا عليها.
- بالنسبة لعنصر الجدية التي تدفع بالقاضي إلى رد الخبير عدم الكفاءة العلمية والمهنية، عدم اختصاصه في المادة محل الخبرة عدم النزاهة والإخلاص في العمل.

❖ **تنفيذ أعمال الخبر:**

في تنفيذ مهمة الخبير على الخبير القضائي المحاسب مراعاة ما يلي:

أولا: لحظة تسلم الخبير المحاسب القضائي وتعيينه أن يخبر القاضي إما بقبوله المهمة المسندة له أو رفضها.

ثانيا: استدعاء الأطراف حسب الظروف فورا والتي تقدم ذكرها آنفا، والإطلاع على وثائق وأوراق الدعوى بالجهة القضائية التي أصدرت الحكم القاضي بإجراء الخبرة، ويطلب ذلك من الأطراف المتخاصمة إحضار كل وثائقهم، وهذا حسب المادة 37 من قانون الإجراءات المدنية الجديد.

أثناء قيام الخبير بأعمال الخبرة يمكنه الاستعانة بمترجم، وعلى الخبير أن يختاره من بين المترجمين المعتمدين، أويرجع في ذلك إلى القاضي وبإمكانه طلب تمديد نطاق المهمة الموكلة، وإخباره بالصعوبات التي تعيق عمله وذلك بناءاعلى تقرير يرفعه لهذا الأخير، وبأمر القاضي باتخاذ كل التدابير التي يراها ضرورية.

"يقوم الخبير المحاسب القضائي بإجراء التحريات والمراقبة اللازمة، فالمشرع الجزائري جعل من إجراء إخطار الخصوم بيوم وساعة إجراء الخبرة واجبا يقع عاتق الخبير، كما أن على القاضي تطبيقه احتراما لمبدأ الوجاهية في الإجراءات، ويهدف هذا الأخير أثناء عملية إجراء الخبرة إلى تحقيق المساواة ما بين أطراف النزاع من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق بوجوب احترام حقوق الدفاع أمام الخبير، وفي الحالات التي يكون حضورهم لمجرياتها غير ممكن فإنه يعفى من هذا الإجرا.

❖ **مواجهة الخبير إشكالات لدى تأدية مهمته:**

عند مباشرة الخبير المحاسب القضائي لمهمة الخبرة سيواجه مجموعة صعوبات محتملة الحدوث، كعدم تقديم أطراف النزاع الوثائق المحاسبية على سبيل المثال، والتي تمكنه من القيام بالخبرة وصولا إلى نتيجة تمكن القاضي من اتخاذ القرار الصحيح وفض النزاع، أو عدم انتقال الخبير إلى عين المكان لإجراء المعاينة بسبب اعتراض أحد الأطراف.(سليم، 2015-2016، صفحة 47)

❖ **نتائج انجاز الخبرة:**

بعد إجراء مهمة الخبرة من قبل الخبير المحاسب القضائي عليه بتقديم تقريرا يحتوي على:

- نتائج الخبرة.
- أقوال وملاحظات أطراف النزاع.
- تقديم عرض تفسيري لما قام بمعاينته.

ويتم رفع هذا التقرير إلى أمانة الضبط بالجهة القضائية على حسب الوقت المتفق عليه.

كما يمكن للقاضي أثناء عقد الجلسة أن يطلب بعض الإيضاحات من الخبير، إما كتابية إما شفهية فيما يتعلق بخبرته المتمثلة في التقريرالمودع لدى الجهة القضائية.

❖ **أتعاب الخبير:**

عندما ينتهي الخبير من أداء مهمته وجب عليه أن يقدم تقريرا يبين فيه نتيجة أعماله التي كلف بها ورأيه الخاص الذي توصل إليه، ومقابل هذا العمل يتلقى أتعابا ويكون ذلك تقدير هذه الأتعاب بكيفية

نصت المادة 26 من قانون الإجراءات المدني: يذكر في الحكم أو الأمر الذي يفصل في النزاع مقدار المصاريف ما لم يكن قد تعذر تحديدها قبل صدوره، فيصير تحديدها عندئذ بأمر من القاضي ويرفق بيانها بمستندات الدعوى.

ويتم تدوين كافة المصاريف التي تحملها الخبير في سبيل إنجاز وإتمام أعمال الخيرة بشكل مفصل ومع الشرح إذااستلزم الأمر.

إن أتعاب الخبير ومصروفاته يتحملها كقاعدة عامة الطرف الذي طلب الخبرة في أول الأمر، ثم يتولى دفعها الخصم الذي خسر الدعوى والذي حكم عليه بدفعها، في حالة ما إذا كان هذا الطرف الخاسر معسرا على الخبير أن يطلب أتعابه من الدولة بعنوان تعاونه من أجل سير المرفق العمومي للعدالة، ومطالبة الخبير باستيفاء أتعابه قد يرد قبل صدور الحكم في موضوع الدعوى وقد يرد ذلك الطلب بعد الفصل في النزاع.

3.3. أسباب ومبررات الإستعانة بالخبير القضائي المحاسبي:

إن القاضي وفي إطار قيامه بمهامه في النظر في الدعوى المعروضة أمامه والفصل فيها، قد يكون مضطرا للإستعانة بخبير قضائي محاسبي رغم أن الرجوع إلى الخبير القضائي ليس إلزاميا إلا أنه جائز لاستيضاح وقائع مادية في الدعوى، وبالتحديد تلك التي تتضمن مسائل محاسبية كقضايا التهرب الضريبي، نزاعات الشركات إختلاس الأموال، الإفلاس والتسوية القضائية، المنازعات بين الشركاء... الخ، فتكون مبررات الإستعانة بخبير مختص متعددة ومنها:(بوشاك و سايج ، 2017، الصفحات 375-377)

❖ **موضوع النزاع القضائي:**

إن الخبرة القضائية تهدف أساسا إلى توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضة للقاضي، فإذا كان النزاع المعروض أمامه يتضمن مسائل ذات صبغة مالية، كان للقاضي تعيين خبير قضائي محاسبي على غرار الدعاوى التي يحتاج فيها القاضي إلى فحص وتقويم وتحليل المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي للشركات مثلا، والتي تعد من المهام الأصيلة للخبير المحاسب، ولكي لا يتهم القاضي بإنكار العدالة، فقد خول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبين ليساعدوه في إثبات الوقائع وفك غموض الأرقام المقدمة، وبالتالي الوصولإلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم المناسب.

❖ **نقص أو غياب التكوين المحاسبي للقاضي:**

وهو أمر طبيعي، ذلك أن القضاة يتلقون تكوينا في المجال القانوني وهو ما يفترض أن يكون بإلمامهم بالجوانب القانونية لشتى المواضيع، لأن المهمة الأساسية للقضاء هي تطبيق القانون، فالقاضي ليس مطالبا بأن يلم بالجوانب الطبية والعلمية والمحاسبية وغيرها، بل إن الإستعانة بخبير في التخصص تكون أدق وأصلح من أجل التطبيق السليم والصحيح للقانون.

ويترتب على ذلك أن الخبير، مهما كان مجال تخصصه لا يجوز له إبداء أي رأي قانوني حتى لا يتجاوز سلطات القاضي، بل يكتفي بتوضيح المسائل التقنية والفنية في إطار المهام المحددة التي كلف بها، ثم للقاضي أن يكيف الوقائع التكييف القانوني المناسب حسب قناعاته وإدراكه ومعارفه القانونية، وأن يفصل في الدعوى بناءا على ذلك.

❖ **التطبيق السليم للقانون:**

يجب على القاضي في أي تصرف يقوم به في إطار مهامه القضائية أن يتحرى تطبيق القانون تطبيقا سليما وصحيحا، وهو إلزام نابع من واجبه المقرر قانونا بأن يعطي العناية اللازمة لعمله، (8) وأن يتحلى بالإخلاص والعدل، وأن يسلك السلوك النزيه الوفي المبادئ العدالة فمن أجل تحقيق العدالة والتوصل إلى حكم عادل، تكون الإستعانة بخبير محاسبي من أجل التعرف على المسائل المحاسبية التي يجب أن يتعرف عليها القاضي وأن يدركها أمرا هاما تمليه ضرورة التطبيق السليم للقانون.

4.3. مسؤوليات الخبير القضائي المحاسبي

إن الخير المحاسب القضائي ينتمي عادة إلى هيئة أو مهنة تحكمها قوانين خاصة بها، وباستقراء المواد من 9 الى 53 من القانون رقم 01/10 الصادر بتاريخ 19 جوان2010،والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحساباتوالمحاسب المعتمد ومنها تستعرض ما يلي:(القانون، 2010، صفحة 6)

- يتحمل الخبير المحاسب المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج
- بعد الخبير المحاسب أثناء ممارسة مهامه مسؤولا مدينا تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية.
- يمارس الخبير المحاسب نشاطه في كامل التراب الوطني.
- يتحمل الخبير المحاسب المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني، وذلك منصوص عليه في قانون العقوبات من ذلك.
- وقوعه تحت طائلة العقوبة المقررة حسب الحالة لإحدى الجرائم المرتكبة كجريمة الرشوة أو جريمة التزوير وجريمة إفشاء الأسرار للإشارة فإن هذه الجريمة الأخيرة، لا تكون قائمة إذا أفشى بها الخبير للجهة القضائية التي أمرته بإجراء الخبرة وكان ذلك السر يدخل ضمن ما توصل إليه بحكم مأمورية.

- يتحمل الخبير المحاسب المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالته من مهامه فيسأل عن كل مخالفة أو تقصير تقني، أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه.
- تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:(القانون، 2010، صفحة 10)
  - الإنذار.
  - التوبيخ.
  - التوقيف المؤقت لمدة أقصاها سنة أشهر.
  - الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

- يمكن أن يترتب على الخبراء المحاسبين المسؤولية الانضباطية تجاه المنظمة الوطنية،عن كل مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية، ويتم كل طعن في العقوبات الانضباطية أمام القضاء المختص، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها.
- يعاقب كل من يمارس بصفة غير قانونية مهنة الخبير المحاسب، بغرامة مالية تتراوح من 5000 الى 50000 بعد ممارسا غير شرعي كل شخص غير مسجل أوقف أو سحب تسجيله، يقوم بالعمليات المنصوص عليها في هذا القانون أو يستمر في القيام.
- ويعد كذلك مماثلا للممارسة غير الشرعية لمهنة الخبير المحاسب انتحال إحدى الصفات أو تسميات شركة خبيرة الصفات خبير في المحاسبة ومؤسسة محاسبة أو أية صفة أخرى، ترمي إلى خلق تشابه أو خلطمع إحدى محاسب محافظ حسابات محاسب معتمد.

4. خاتمة:

نستخلص من دراستنا أن الخبرة القضائية وسيلة من الوسائل المهمة والفعالة في دعم رأي القاضي في مسألة من المسائل الفنية المختلفة، ويتم انجاز هذه الخبرة من طرف الخبير القضائي الذي يكون مسجل في قائمة الخبراء القضائيين بعد أدائه لليمين وفقا لما نص عليه القانون وحسب الوضعية التي يكون فيه.

وتختلف مجالات الخبرة القضائية فمنها الخبرة القضائية المحاسبية التي تهتم بالفصل في المسائل التي تتعلق بالمحاسبة والمالية، ولهذه الأخيرة عدة مصطلحات يتم تداولها بها فمنها من يعرفها بالمحاسبة العدلية أو المحاسبة القضائية مراجعة الاحتيال، وتهدف إلى توفير معلومات ومعطيات مالية ذات طبيعة تحليلية تمنح للقاضي الرأي الصحيح نحو اتخاذ حكم عادل للمسألة محل النزاع، كونها ذات طابع بحث وتحري في كل ما هو غامض بالأرقام والأمور المحاسبية والمالية وذلك بالرجوع إلى الطرق المحاسبية المتعامل بها.

5. قائمة المراجع:

1. إخلاص عبد علي داود. (2014). دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(28).
2. القانون رقم 01/10، القانون. (29 06، 2010). المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 42 بتاريخ 11 جويلية 2010.
3. ريا ابراهيم عيسى قنديل. (2014). المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية. رسالة ماجستير تخصص محاسبة. الأردن: كلية الإقتصاد والأعمال، جامعة جدارة .
4. ريان بن عباس. (2021). دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، 8(4).
5. زهير زواش. (ديسمبر، 2019). دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي، حالة شركة التروون وجينيرال الكتريك. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(4).
6. نجيبة بوشاك، وأسية سايج . (أفريل، 2017). الخبرة المحاسبية القضائية في الجزائر ودورها في الحد من الجرائم الإقتصادية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 4(1)، 372-391.
7. نور الهدى سليم. (2015-2016). أثر الخبرة القضائية المحاسبية على المنازعات الجبائية -دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة ومكتبي خبيرين قضائيين. مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي. جامعة بسكرة.